دراسة تحليلية لواقع الخبرات الأجنبية في النظم التربوي بدول الخليج العربي

د/ ناصر محمد سويري العجمي
دكتوراة فى الأصول والإدارة التربوية
وعضو الهيئة الإسلامية العالمية
الكويت

مقدمة

إن ابرز المعالم التي يتميز بها هذا العصر هو تفجر المعرفة وتزايد أبعادها مما يترتب عليه عدم قدرة النظم التعليمية على اللحاق بها فلقد أحدثت هذه الظاهرة تغيرات جذرية فى بنية الحضارة العالمية المعاصرة فقد تقدمت العلوم والتكنولوجيا تقدما لم يشهد العالم مثيل له من قبل وأصبح ما تحتويه المكتبات الكبيرة من كتب ومجلات ودوريات وغيرها يمكن بمنتهى السهولة أن تخزن في بيوت للمعلومات مساحتها لا تزيد عن حجم كفة اليد الواحدة ، وتقاربت المسافات بين الدول حتى انه يطلق على العالم الآن القرية الصغيرة واختلفت نوعية المشكلات العالمية من صراع على الثروات الطبيعة إلى صراع على العقول البشرية مما ترتب علية ظهور مناطق جذب للعقول والأفكار مما أدى إلى زيادة الفجوة بين الشمال والجنوب أو بين الدول المتقدمة والدول النامية .مما يحتم على الدول النامية مضاعفة الجهود وتضافرها من أجل اللحاق بتلك الثورة التي لا تنتظر أحداً وتنعكس آثارها على كل جوانب الحياة في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء .

وإذا كانت تلك الثورة قد أحدثت تغييرات كبيرة في جميع مناحي الحياة ومختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في الدول المتقدمة والنامية معاً، فان الجانب التربوي يعد من أهم الجوانب التي تتأثر وتؤثر في تلك الثورة ، فالنظم التعليمية عبارة عن نظم اجتماعية يجري عليها ما يجري على الكائنات البشرية من

تغيير فهي تنمو وتتطور وتواجه التحديات وتتصارع وتتكيف مع التغييرات ، ومن ثم فإن التغيير ظاهرة طبيعية يعيشها أي نظام تعليمي ،و لا تتغير تلك النظم من أجل التغيير نفسه ، بل تتغير لأنها جزء من عملية تطوير واسعة ، ولأنها يجب عليها أن تتفاعل مع المتغيرات البيئية التي تعمل بها ، فالنظم التعليمية ليست وليده الصدفة بل هي نتاج مجموعة من العوامل الخارجية (خارج النظام التعليمي) كالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، والعوامل الداخلية (داخل النظام التعليمي) كالادراة التعليمية وفلسفة النظم التعليمية والمناهج الدراسية وغيرها .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التغيرات، حتمت على العالم كله، دولا نامية أو متقدمة ، مراجعة نظمها التعليمية واتخاذ القرارات اللازمة للإصلاح بلا تأخر لتطوير وتجديد هذه الأنظمة حتى لا تصبح في يوم ما متأخرة عن الركب العالمي، فالتعليم والتعلم وتنمية الثروة البشرية من اجل تلبية الاحتياجات اللازمة للنهوض بأي دولة يعد الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة(مصطفى ، ص ٣٨).وتدل المؤشرات إن الدول المختلفة وفى ضوء التصورات المستقبلية لعصر المعلومات والتكنولوجيا وفى ضوء تصور الإنسان الذي يتمكن من مواكبة هذا العصر ، بدأت في تطوير النظم التعليمية بها بحيث تتسم بالمرونة والتجدد والقابلية لاستيعاب المعرفة الجديدة وتسهم فى تنمية القدرات الأساسية للمتعلمين اكثر من التركيز على المهارات الفنية باعتبار المتعلمين يجب أن يعدوا ليواكبوا بمرونة التقدم السريع أو شتى مجالات الحياة (سعاد ، ص ١٣٩)

وإذا كان تطوير التعليم في الدول المتقدمة أصبح في مقدمة أولوياتها، فمن الضرورة بمكان أن يحتل تطوير التعليم في دول مجلس التعاون المرتبة الأولى لأي تطوير وإعطائه الدعم السياسي والمالي اللازمين ، مع التأكيد على أن تطوير التعليم ليس مقصورا على الدولة وحدها وإنما هو مسؤولية مشتركة ليشمل كل أصحاب الشأن

(***Stockholders***) ، بما فيهم الطالب والأسرة والمجتمع والقطاع الخاص والمؤسسات المدنية المختلفة، الذين هم بلا شك يتأثرون بنواتج ومخرجات النظام التعليمي.

ثمة تساؤلات كثيرة تدور في أذهان المتابعين والمهتمين بالشأن التربوي والتعليمي في كثير من بلدان العالم، لاسيما في الوطن العربي، فيما يتعلق بمدخلات النظم التربوية ومخرجاتها، ومدى مواكبتها للعصر الحديث، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية البلدان العربية، ، ولقد انقسم التربويون في قضية تطوير التعليم في دول مجلس التعاون إلى فريقين:

الفريق الأول: من دعاة الأصالة والاستعانة بالكفاءات والخبرات الوطنية مع العودة اللامشروطة للموروث الفكري والتربوي الزاخر بالنظريات والاتجاهات التربوية القيمة لأحيائه، وبعث مضامينه التي تحقق المكانة التربوية المطلوبة؛ إما على مستوى مضاهاة عرب الأمس وإما على مستوى التميز عن الغرب. فالمتأمل في وضع النظام التعليمي بدول مجلس التعاون الخليجي لابد له أن يتساءل عن السبب المهم في إخفاق الخبرات الأجنبية في إدخالنا عصر التقدم والتقنية والرخاء على الرغم من إجادة الملايين من مواطني دول المجلس للغة هؤلاء الخبراء مع ما نملك من الموارد والإمكانيات مما لا يوجد لدى كثير من الأمم.

ويطرح ذلك الفريق تساؤل حول الخبرات الأجنبية فمتي كانت تلك الخبرات وحدها هي العربة التي تنقل الأمم من حالة التخلف إلى حالة التقدم والرقي؟ ألسنا نشاهد دولاً عديدة استبدلت بلغتها لغة أجنبية هي لغة الخبراء الأجانب ،فعممت هذه اللغة في تعليمها،وجعلتها لغة الحديث والثقافة والدواوين الرسمية،ثم لم تحصد من وراء ذلك تقدمًا أو رقيًّا بل مازالت تقبع في التخلف والهوان،وزادت على ذلك بأن تفجرت

فيها انشقاقات ضربت وحدتها في الصميم تمثلت بين أنصار الثقافة التقليدية وأنصار الثقافة الأجنبية؟

فالاعتماد على الخبرة الأجنبية وتهميش دورة الخبرة المحلية يؤدي إلي فقدان الخبرة المحلية الثقة في النفس خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرار لذا يجب القيام بتوفير خبرات علمية محلية عالية التأهيل وبخبرة عملية متمرسة ، لتشارك في إيجاد الحلول الموضوعية المثلى، بدأب وتفرغ علمي وإخلاص دون تبعية لمورد أو صانع أجنبي.

الفريق الثاني: من دعاة الحداثة والمعاصرة للغرب، "وذلك باستبدال اللغة والأساتذة والبرامج المحلية بالكفاءات والخبرات والأدوات الأجنبية. فالمطلوب هو تقليد الغرب ومحاكاته في تصوراته وممارسته التربوية، قصد حرق المراحل واللحاق بركب الحضارة العالمية وتربوياتها الحديثة التي لا ترى في إحياء التراث التربوي أو إعادة اكتشاف فتراته الزاهرة الوسيلة المثلى للاستمرار في تألقها وازدهارها.(الغالي، ص ١١)

فيؤكد هذا الفريق علي أن عدم فتح المجال بشكل واسع لاستدعاء خبراء أجانب في بعض المشاريع لفترات قصيرة ومأجورة، بقصد حل بعض المشاكل الفنية التي لم يسبق للباحثين معرفتها فان ذلك يؤدي إلي ضعف التحفيز والتواصل مع الخارج إلى انتشار نوع من التقوقع والإحباط لدى العديد من الخبرة الوطنية ، و هذا يزيد من الثغرة بينهم و بين الخبرات العالمية(ياسين ،٢٠٠٦م)

وفي الواقع إن كلتا الأطروحتين تسعى لتحقيق هدف واحد، لكن بأساليب ووسائل مختلفة، والإشكالية بين كلا الفريقين تزداد حدة يوماً بعد يوم، دون أن يلوح في الأفق أي بادرة أمل للوصول إلى رؤية موحدة لكلا الطرفين، وأمام هذا الجدل تبقى السياسة التربوية هشة ومترهلة وغير قادرة على مواجهة تحديات المستقبل واستيعاب مضامينه، الأمر الذي يجعلها دوماً عرضة لتغيرات عشوائية ومبادرات تخبطية

وإصلاحات ترقيعية ،فالمشكلة إذن تكمن في عدم توظيفنا لهذه الخبرات الأجنبية التوظيف الصحيح، وعدم تحديد علاقتنا بها بوصفها أداة من أدوات التقدم الضرورية في هذا العصر.

مشكلة الدراسة :

بدأت في الآونة الأخيرة الاهتمام بقضية تطوير العملية التربوية في دول مجلس التعاون بما يتماشى مع روح العصر وتطوراته المتسارعة، وقد شرعت دول مجلس التعاون فعلياً في تقييم نظمها التعليمية ضمن خططها الرامية إلى تطوير العملية التعليمية برمتها، وبعد أن كانت الدعوة إلى تطوير النظم التعليمية لا تتجاوز اهتمام التربويين والقيّمين على العملية التعليمية فقد أخذ الموضوع أبعاداً سياسية جديدة، وأصبح مطلباً تفرضه التطورات التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ودعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة النظر في النظم التعليمية بالدول العربية بصفة عامه وسوء شانا أم أبينا فان تلك الدعوة تلقى بظلالها بطريقة او بأخرى على العملية التعليمية بدول المنطقة .

ومن الإنصاف أن نذكر أن هناك جهودا وطنية تبذل لمحاولات التغيير التربوي في دول مجلس التعاون، وهذه الجهود لم تأت من فراغ ولكن انطلاقا من التحديات التي أملتها الكثير من المتغيرات والمستجدات على الساحة الدولية والقومية . ولكن، وللأسف الشديد، ورغم هذه الجهود المبذولة، مازال الكثير من الانتقادات التي توجه إلى تلك النظم ، والتي ظلت تعانى من مشكلات تناولتها العديد من الدراسات والتقارير بالتشخيص والتحليل والدراسة .

ومنذ قيام دول مجلس التعاون الخليجي والتي تعتمد في اقتصادها علي البترول والغاز الطبيعي استجلبت الخبراء في كثير من القطاعات الاقتصادية من دول متقدمة وكان لهم فائدة في تطوير تلك القطاعات ،وبالتالي فإن الاستعانة بهم في مجال التربية أمر

ليس مرفوضا رغم أن منسوبي التعليم بتلك الدول رافضين لهذا الوضع وربما لهم مبرراتهم. ولكنه لا يعني عدم الاستفادة من الآخر المتقدم في المجال التربوي فما المانع من الاستفادة من تجارب الآخرين في حل مشكلاتنا وتحقيق التقدم ولكن المهم وضع آلية واضحة لاستقطاب الخبراء ويكون لهم برنامج عمل محدد الأهداف في إطار الرؤية والسياسة العامة للتعليم في دول مجلس التعاون ،ورغم أن هناك دولا كثيرة استعانت بخبراء من دول أخرى للاستفادة من تجاربهم الناجحة إلا أنها وضعت معايير يجب مراعاتها عند الاستعانة بالخبير الخارجي بالإضافة إلي تحديد مجال الحاجة لهذا الخبير ووجود برنامج خاص لكيفية الاستفادة منه.

وفى ضوء متطلبات عصر العلم والتكنولوجيا وفى ضوء التطور العلمي السريع وسباق النهضة والتقدم بين دول العالم، وضرورة أن تتبوأ دول مجلس التعاون مكاناً مرموقاً لترقى سلم الحضارة في سرعة تعوضها ما يكون قد فاتها، فقد بات لزاماً على التعليم أن يثبت وثبة كبرى تعوضه عما يكون قد فاته وحتى بتوائم مع التغييرات العصرية ، سواء أكان ذلك بالخبرات الوطنية أو الاستعانة بخبرات أجنبية في حالات الضرورة .

ومن ذلك المنطلق تحاول الدراسة الحالية دراسة دور الخبرات الأجنبية في القطاع التربوي بدول مجلس التعاون ومجالات الاستفادة من تلك الخبرات، مع تحديد المشكلات التي يعاني منها النظام التعليمي والتي حتمت علي دول مجلس التعاون الخليجي الاستعانة بخبراء أجانب لحلها، والقوي والعوامل التي تؤثر في النظم التعليمية بدول مجلس التعاون ومن ثم يتم وضع تصور لما ينبغي علية أن تكون الاستفادة من تلك الخبرات .

وعليه فان موضوع الدراسة الحالية يمكن صياغته في الأسئلة التالية: -

- ما المشكلات التربوية التي تواجه نظم التعليم بدول الخليج والتي تحتاج إلى الاستعانة بالخبرة الأجنبية في حلها ؟

- ما القوي والعوامل الثقافية التي تؤثر علي نظم التعليم بدول مجلس التعاون الخليجي ؟
- ما المجالات التي يمكن الاستعانة بالخبراء الأجانب بها؟
- ما سلبيات وايجابيات الاستعانة بالخبرات الأجنبية في القطاع التربوي بدول مجلس التعاون ؟
- ما المتطلبات والكفايات المطلوب توافرها بالخبرات الأجنبية للعمل في الميدان التربوي بدول الخليج ؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى الوقوف على :

- المشكلات التربوية التي تواجة نظم التعليم بدول مجلس التعاون والتي دعت إلي استقدام الخبرات الأجنبية
- القوي والعوامل الثقافية التي تؤثر علي نظم التعليم بدول مجلس التعاون الخليجي
- مجالات التي يمكن الاستعانة بالخبراء الأجانب فيها
- سلبيات وايجابيات الاستعانة بالخبرات الأجنبية في القطاع التربوي بدول مجلس التعاون
- المتطلبات والكفايات المطلوب توافرها بالخبرات الأجنبية

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال الأسئلة التي تطرحها حيث تتطلب التعرف على دور الخبرات الأجنبية في قضايا التعليم مع التطرق إلي التعرف علي المجالات المختلفة التي يمكن ان تساهم فيها تلك الخبرات ، بل والتعرف علي أهم المشكلات التي يعاني منها نظام التعليم بدول مجلس التعاون الخليجي وبيان أهم القوي والعوامل الثقافية التي

تؤثر في تشكيل النظم التعليمية وذلك لاستخلاص أهم المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تفيد في تطوير نظم التعليم بدول مجلس التعاون مع تحديد أهم المتطلبات والكفايات المطلوب توافرها بالخبرات الأجنبية

مبررات الدراسة:

فيما يلي يمكن عرض بعض المبررات والدوافع التي دعت الباحث لإجراء تلك الدراسة وهى على النحو التالي :

- أصبح عالم اليوم بمختلف مجتمعاته المتقدمة والنامية يعيش في دوامة وصراع مع التغيير . وذلك ناتج عن التقدم الهائل في العلوم والتكنولوجيا . وما نتج عنه من تغير اقتصادي واجتماعي وثقافي.
- لقد نتج عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية، تغيير في المواقف والتوقعات والاحتياجات الإنسانية . وبدت ضرورة تغيير الهياكل التنظيمية والأساليب التشغيلية لكثير من الأجهزة الإدارية حتى يمكنها ممارسة نشاطاتها بكفاءة وفعالية أكثر ومن بينها النظام التعليمى .
- من ناحية أخرى نحن لا نعيش فقط في عالم سريع التغيير ، بل وفي عالم المنظومات . وطالما أن المنظومات عبارة عن نظم اجتماعي مفتوح ***Open Social System*** فإن تلك المنظومات ستكون تحت ضغوط التغيير وعليها الاستجابة للمتطلبات الداخلية من التنظيم ، والخارجية في المحيط الذي يمارس فيه التنظيم نشاطه.

وكل ما سبق يؤكد على حتمية التطوير ، ولا يتأتى هذا التطوير إلا بتحرك الإدارة العليا للمؤسسات التعليمية لمواجه الأوضاع الجديدة، وتُعيد ترتيب الأمور بحيث تستفيد من العوامل الإيجابية للخبرات الأجنبية التي تشارك في ذلك التطوير وتتجنب أو تقلل من العوامل السلبية لها .

منهج الدراسة وخطواته :-

يعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي وذلك للتعرف على دور الخبرات الأجنبية في النظم التعليمية بدول مجلس التعاون وبناء على ذلك يمكن أن تتمثل خطوات الدراسة في الخطوات التالية :

- الخطوة الأولى:الإطار العام للبحث ويتضمن مشكلة البحث وأهدافه ، والمنهج المستخدم ،والمصطلحات، ومبررات الدراسة
- الخطوة الثانية : المشكلات التربوية التي تواجة نظم التعليم بدول مجلس التعاون والتي دعت إلي استقدام الخبرات الأجنبية
- الخطوة الثالثة : القوي والعوامل الثقافية التي تؤثر علي نظم التعليم بدول مجلس التعاون الخليجي
- الخطوة الرابعة : مجالات التي يمكن الاستعانة بالخبراء الأجانب فيها
- الخطوة الخامسة سلبيات وايجابيات الاستعانة بالخبرات الأجنبية في القطاع التربوي بدول مجلس التعاون
- الخطوة السادسة : المتطلبات والكفايات المطلوب توافرها بالخبرات الأجنبية

المبحث الأول : المشكلات التربوية التي تواجه نظم التعليم بدول مجلس التعاون

لقد برزت العديد من المشكلات التربوية التي تواجه مؤسسات التعليم بالدول العربية بصفة عامة ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة وهذا ما أشارت إليه مراجعة الدراسات السابقة في ذلك المجال، ومنها " ما يتعلق بغلبة أسلوب التلقين والحفظ والاسترجاع للمعلومات في العديد من الممارسات التعليمية دون استخدام "المنظومة التخزينية" لمعالجاتها وحل مشكلاتها، لتصبح معارف ومسائل تفكيرية متبيئة ،ومركبة تركيباً في وضعيات اجتماعية وثقافية معينة تتلاءم مع البيئة المحيطة وتتفاعل مع ظروف التشابك والترابط بينها

والمحيط الخارجي." (مجلس التعاون الخليجي ، ٢٠٠٤م) ولذلك فإن معظم بنية مناهجنا الدراسية توجه المعلم إلى استخدام طريقة التلقين وحشو أذهان الناشئة بكم معرفي لا علاقة بمعظم هذه المعلومات بحياتهم اليومية ولا تساعدهم على حل مشكلاتهم.

وعلى ذلك فليس من الغريب أن يرى التربويون أن معظم المناهج التقليدية تجبر المعلم على استخدام ما يسمى بالتعليم المباشر ***Direct Instructional Model*** الذي يختص ويستند علي الفكر الخطي ***Linear Thought*** الذي من خصائصه الشرح والإلقاء والتلقين من قبل المعلم. أما دور المتعلم فهو استقبال المعلومات وحفظها واسترجاعها للامتحان وبعدها ينتهي كل شيء. و هذا ما أكدته دراسة فوزي الشربيني وعفت الطناوي (٢٠٠١)(حمد بن سيف الهمامى(٢٠٠٤)

والمحلل لمثل هذه المناهج يرى إنها مناهج بعيدة كل البعد عن مفهوم التكامل ***Integrated Curricula*** فقد أشار أحمد الصيداوي ، سناء البلوشي (٢٠٠٠) إلي أن " الأمور تسير غالبا في عمليات وضع بعض المناهج التربوية، وكأن هناك اتفاقا ضمنيا بين الممارسين التربويين والطلبة وحتى الأهل أحيانا ، يقضي بالسكوت عن مسألة التعمق في العلم وتكامله في التصور والتنفيذ ، والانشغال فقط بالمعرفة، يستظهرونها ثم ستفرغونها في الاختبارات. ....". وهنا يجب الإقرار أن معظم المناهج الدراسية في دول مجلس التعاون متخلفة في أهدافها وأساليبها وإستراتيجياتها وارتباطها بالحياة. لذا تستحق منا وقفة كبيرة يتخللها التطوير والتحديث ،ولا يتأتى ذلك إلا بمعرفة كيفية إدارة مثل تلك المناهج فى ظل التغييرات الحادثة فى شتى مجالات المعرفة .

كما أكدت الأدبيات التربوية الحديثة علي أن المناهج التربوية العربية هي مناهج كلاسيكية وتقليدية على الرغم من كل عمليات الإصلاح والتجديد الآني غير المعتمدة على رؤى مستقبلية تمتد إلى عقدين من الزمن على الأقل. من هنا تنحو مناهجنا التعليمية إلى النزعة الماضوية التي لا تتماشى مع احتياجات الفرد والمجتمع والتحديات الحالية وامتداداتها

المستقبلية.وفي الوقت نفسه، ذهبت بعض الدول إلى تبني مناهج تربوية غريبة عن محيطها الاجتماعي كالمناهج الأمريكية مثلاً التي يعترف أصحابها بأنها مناهج رجعية ومتخلفة أمام المناهج اليابانية، هذا لا يعني تنكرنا لكل ما هو غير عربي، لأنه غير عربي، بل لأن تلك المناهج بتنظيمها وفلسفتها ومحتواها على درجة من الاغتراب والعزلة، إضافة إلى أنها بنيت على أسس اجتماعية وثقافية ونفسية غربية لا تتفق مع خصوصيات مجتمعاتنا العربية واحتياجات أفرادها(غليون ، ٢٢)

كما أشارت دراسة أخري إلي تحمل الجانب الإداري النصيب الأكبر من المسؤولية في الفجوة الموجودة باستمرار بين الأهداف المعلنة والمنشودة والواقع الفعلي المعاش خاصة على المستوى الإجرائي التنفيذي فلا تزال العملية التعليمية في نظمنا التعليمية على سيرتها الأولى من التقليدية والروتينية(امين ،١٩٩٥م) وفى نفس الإطار تشير دراسة أخرى إلى مركزية اتخاذ القرارات وذلك على الرغم من محاولات تطبيق اللامركزية في بعض دول مجلس التعاون إلا انه مازال نمط الإدارة السائد هو النمط المركزي"ففي مرحلة التعليم قبل الجامعي تظل العناصر الحاكمة في النظام التعليمي من مناهج وتحديد قواعد التقويم على المستوى القومي ، ومنح الشهادات نهاية التعليم الثانوي ....وغيرها من صلاحيات الوزارات المعنية بشؤون التعليم(فؤاد ١٩٩٠م) هذا ما دعا إحدى الدراسات إلى التأكيد على أن تلك المركزية الشديدة أدت إلى توحيد المناهج بشكل لا يسمح بأية مرونة أو حرية الحركة ، حتى أن الموضوعات المختلفة يدرسها التلاميذ في كل أنحاء البلاد ، أيا كانت الظروف البيئة التى يعيشون فيها(احمد ، ٣٢) ، كما تركز دراسة أخرى على أوجه قصور متعددة في النظم التعليمية بدول مجلس التعاون تحصرها في النقاط الآتية(فوزى ،ص ١١٤)

- ضعف المشاركة الشعبية في العملية التعليمية

- أن بعض المناهج الدراسية تتسم بالجمود والتخلف نظراً لأنها لا تساير التطور السريع الحادث على المستوى المحلى والدولي في أساليب التعليم والتطور الفكرى في العلوم المختلفة.
- أن بعض المناهج الدراسية تتصف بتكدس المعلومات وتكرارها مما يستحوذ على وقت التلميذ ولا يترك فرصة لتنمية مواهبه ومهاراته وهواياته الأخرى وذلك على الرغم من المحاولات المستمرة لتنقية تلك المناهج من الحشو الزائد.
- التعديل والتغيير المستمر في المناهج وعدم استقرارها لفترة طويلة.
- عدم ملائمة بعض المناهج بالحلقة الابتدائية للزمن المخصص لتدريسها.
- عدم ملائمة بعض المناهج بالحلقة الابتدائية لأعمار التلاميذ وتكوينهم العقلى لأنها لازالت تركز على الجوانب المعرفية وتكاد تهمل الجوانب العملية المرتبطة بالثقافة المهنية والتدريبات العملية.
- أنها لا زالت تتعامل مع التلميذ بمعزل عن بيئته نظراً لأن المناهج الدراسية موحدة بين البيئات على الرغم من الاختلافات الواضحة أو خصائص كل بيئة عن الأخرى.

وتميل بعض الدراسات والكتابات إلى تناول المشكلات المرتبطة بعملية التقويم حيث أكدت احدي الدراسات على أن الوضع الحالي لعملية التقويم بمراحل التعليم تشير إلى اقتصار عملية التقويم على أسلوب واحد فقط وهى الامتحان التحريري الذي يركز على تحصيل التلاميذ أو بعض موضوعات المادة المقررة ولا يعطى أي اهتمام للتفكير العلمي أو الابتكار أو القدرة على التعبير عن الأفكار(جمال ، ص ٢٣) وذلك علي الرغم من محاولة بعض دول مجلس التعاون تطبيق مفهوم التقويم الشامل بمختلف المراحل التعليمية . كما ركزت بعض الدراسات على الدور المؤسسي فى

عملية الإدارة حيث أكدت على ضعف مساهمة الإدارة المدرسية –بل انعدام ذلك – في مجال تطوير المناهج الدراسية والبرامج أو المشاركة في صياغتها وتقويمها وفى تدريب المعلمين عليها (عادل ، ص ٧٢)

غير أن أخطر مشكلات التعليم في البلدان العربية تتمثل في تردي نوعيته بما يجعله يفقد هدفه التنموي الإنساني من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة . ويعزي التقرير ذلك إلى تردي نوعية مكونات العملية التعليمية والتي تأتي في طليعتها سياسات التعليم وأوضاع المعلمين والمناهج وأساليب التقويم ، في مختلف مراحل التعليم وأنواعه

فقد استعرض التقرير أهمية دور المعلمين في العملية التربوية منوهاً إلى أن هناك عدداً كبيراً من المعلمين من ذوي الخبرة والمؤهلات العالية والذي يسعون جاهدين لإنجاح العملية التربوية . غير أنهم يواجهون جملة من العوامل التي تؤثر سلباً على مستوى أدائهم فتردي مستوى المرتبات يدفعهم إلى صرف الكثير من جهودهم وطاقاتهم لتعويض ما ينقصهم في هذا الجانب ، يضاف إلى ذلك نقص التسهيلات المدرسية ورداءة المناهج الدراسية وازدحام الفصول الدراسية وتدني مستوى التدريب الذي تلقاه الكثير منهم قبل الخدمة وما يتلقونه أثناء الخدمة .

أما ما يتعلق بنوعية المناهج ، فقد أشار التقرير إلى أنه ورغم جهود التطوير والتجويد للمناهج الدراسية في البلدان العربية ، غير أنها لا زالت تتسم الافتخار بالماضي التليد ، بدلاً من التركيز على حاضر الأمة ومستقبلها ، كما أنها تتسم بالثناء على الذات ووضع اللوم على الأجنبي. وهي مناهج مسيسة ، بدلاً من أن تشجع المتعلمين على التفكير النقدي الحر للمسلمات الاجتماعية والسياسية ، وغرس النزعة الاستقلالية والإبداعية لديهم.

وعلى الرغم من تعدد أساليب وطرائق التدريس ، غير أن طريقة الإلقاء بما تعكسه من التلقين و الحفظ والاستظهار هي التي تطغى على كل ما عداها من تلك الطرائق والأساليب . أما مكونات المنهج وآلياته المختلفة فتكاد تُختزل بالكتاب المدرسي أو "المذكرات " أو " الملازم ".. ولا تقيس أساليب التقويم أكثر من مجرد الحفظ والتذكر ...

وتعرض التقرير باقتضاب شديد لمحور سياسات التعليم مشيراً إلى أنها في كثير من البلدان العربية تعاني من غياب الرؤية المتكاملة الواضحة للعملية التعليمية وأهدافها . مؤكداً أن مشكلات التعليم سواء ما كان مرتبط منها بالمدخلات والعمليات أو ما كان منها مرتبط بالمخرجات ، لن يتم حسمها بدون صياغة رؤية واضحة ومتكاملة لأهداف التعليم ومقتضياته . كما تتسم سياسات التعليم في بعض البلدان العربية بقدرٍ عال من التذبذب .

واستشهد التقرير في هذا السياق بالسياسات المتصلة بتعليم اللغات الأجنبية كمثال لغياب السياسات الواضحة والمتكاملة في البلدان العربية . إذ يبين التقرير وجود نماذج شديدة التباين والاختلاف في هذا الصدد ، فبعض الدول تعتمد مقرر اللغة الإنجليزية وغيرها تعتمد الفرنسية ، وبعض ثالث يعتمد الاثنين . وفي الوقت الذي نجد فيه بعض الدول تبدأ مبكراً في تدريس اللغة الأجنبية، نجد دولاً أخرى ترجئها إلى مستويات متأخرة .. وقس على ذلك ما يحدث في باقي عناصر المنظومة التربوية من التباين والاختلاف.

طرق الاستفادة من الخبرات الأجنبية

ذكر العديد من المفكرين أنواع كثيرة من الاستعانة بالخبرات الأجنبية ، فإحدى الدراسات تقسم الاستعانة بالخبرات الأجنبية إلى نوعين كالتالي(مصطفى ، ٢٠٠٥م) :

الاستعانة بالخبرات الأجنبية الجذرية (ثوري) ***REVOLUTIONARY***

يكون النظام التعليمي مختلف كلياً بعد الاستعانة بالخبرات الأجنبية ، ويكون التغيير الناتج عن تلك الاستعانة كبير ومصيري ومن أمثلته : إعادة تنظيم العملية التعليمية برمتها ، التغيير في فلسفة التعليم وسياساته .

الاستعانة بالخبرات الأجنبية بشكل تقويمي ***EVOLUTIONARY***

وتمثل تلك الاستعانة لتقويم او تطوير في جزئية محددة من جزئيات المنظومة التعليمية ولا يشمل باقي جوانب النظام ، وفي هذا النوع يكون النظام التعليمي بعد التغيير هو نفسه قبل التغيير نظرا لمحدودية الاستعانة بالخبرات الأجنبية .

ويمكن أن يبادر النظام التعليمي إلى أحد أو بعض أنواع الاستعانة بالخبرات الأجنبية التالية السلطة الوطنية الفلسطنية ، ٢٠٠٣م):

– الاستعانة غير المخططة ***Unplanned*** : وتحدث نتيجة التطور والنمو الطبيعي في النظام التعليمي ، واضطراره للتعامل مع المتغيرات. وتحدث مثل هذه التغيُّرات رغماً عن إدارة النظام التعليمي . وهي حقيقة لايمكن التخطيط لها أنه يمكن بل يجب أخذها في الاعتبار عند التخطيط المستقبلي للنظام التعليمي .

– الاستعانة المخططة ***Planned*** : وتحدث من أجل أن يعد النظام التعليمي نفسه لمجابهة التغييرات المتوقعة،فمن علامة الإدارة السيئة أن يَقْصِر النظام التعليمي نفسه كلية على الاستعانة غير المخطَّطة . وعندما يحدث هذا ، يكون عادة دليلاً على عدم الاستعداد للتفكير في المستقبل وإعداد النظام التعليمي ليتفاعل مع فرص المستقبل أو القيود في الوقت المناسب .

– الاستعانة المفروضة ***Imposed*** : يُفرض علي النظام التعليمي بعض الضغوط بواسطة الإدارة (السلطة المسئولة في النظام التعليمي). ويُسبب ذلك غالباً استياء وعدم سعادة وإحباطاً للخبرات المحلية ، وخاصة إذا ما شعرت الخبرات المحلية

أنه من الأفضل أن يُستشاروا أو على الأقل يُحاطوا علماً بهذه الاستعانة مسبقاً . وقد تكون الاستعانة بخبراء أجانب تأتى بنتائج .

الاستعانة بالمشاركة ***Participative*** : لا تتفاعل الخبرات الوطنية بذات الطريقة مع الخبرات الأجنبية المفروضة عليهم كأمر واقع بدون مناقشة أو استشارة مسبقة . ومن ناحية أخرى تضمن عملية المشاركة تفاعلاً أكثر إنتظاماً . و تريد الخبرات الوطنية أن يعرفوا ماهي التغيُّرات التي يتم الإعداد لها ويريدون أن يشاركوا فيها وأن يؤثَروا خاصة في التغيُّرات التي تؤثر فيهم .

الاستعانة بالخبرات الأجنبية عن طريق التفاوض : ***Negotiated*** في مواقف عديدة ، يتطلب أي تطوير أو تغيير تربوي مفاوضات بين جميع الأطراف المحلية والأجنبية لتحقيق الأهداف المنشودة

المبحث الثاني : العوامل والمتغيرات التي تؤثر على النظم التعليمية بدول مجلس التعاون

إن الظروف الضاغطة التي تعيشها معظم الدول العربية لا تنفصل عن الظروف التي تعيشها معظم دول العالم حيث لا يخفى على أحد انعكاس الموجات الحضارية والتكنولوجية وبعد التطور المذهل في تكنولوجيا الاتصالات والتزاوج التقني بين الحاسب الآلي والتليفون والقمر الصناعي تلاشت الحدود المكانية والفروق التوقيتية واستجابت معظم الدول النامية للتحولات التي سبقتها إليها دول العالم المتقدم ، فقد أصطبغ النظام العالمي الجديد بثقافة جديدة ترتفع فيها القيم المرتبطة برأس المال البشري مثل الابتكار والإبداع والوقت والمناقشة والملكية الفكرية والسلام الاجتماعي فوق قيمة رأس المال المادي والثروات الطبيعية(ابتسام ، ٢٠٠٥م) .

إذا كان التعليم يعد المرأة الحقيقية لانعكاسات المجتمع فانه من الطبيعي ان يكون للتحولات والتغيرات العالمية انعكاساتها على النظام التعليمي، باعتباره منظومة

اجتماعية فرعية من منظومة المجتمع القومي والعالمي، لذا تقع على عاتق أنظمة التعليم مسئولية إعداد الفرد والمجتمع وتهيئته للتأقلم والتكيف مع ديناميت عصر المعلومات والتكنولوجيا (شاكر ، ١٩٩٨م) ،الأمر الذي دعا معظم دول العالم إلى الاستعداد بالدراسات المستقبلية والتوقعات للتحولات والتغيرات العالمية القومية وما تتطلبه من إصلاحات شاملة بهدف تأهيل مواطنيها وإعدادهم للحياة المستقبلية.

وعلى الرغم من الاختلاف بين تلك الدول في أهدافها من تلك التحولات والتغيرات، فهناك مجتمعات تتطلع إلى تعزيز دورها الإقليمي والعالمي في السلام والقضايا الدولية وأخرى تحاول اللحاق بعصر المعلومات والتكنولوجيا، وثالثة تتطلع إلى تغيرات سياسية واقتصادية تحقق مصالحها بفاعلية أو سباق المتغيرات الجديدة التي تطرأ على العالم،ومن ثم يمكن تناول تلك التحولات **كما يلي:**

أ- العولمة:

من أهم الأسباب والدوافع السياسية للاتجاه نحو الاستعانة بالخبرات الأجنبية ما يعرف بالعولمة أو الكوكبية . حيث إنه وبعد انهيار المعسكر الشيوعي الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي تدعمت فكرة القطب الواحد ، أو النظام العالمي الواحد في الاقتصاد والسياسة والثقافة ، فزادت الارتباطات التبادلية بين الدول ، بل وداخل الدولة الواحدة بين العام منها والخاص ، ونتج عن ذلك تدعيم ثورة الاتصالات التي أدت إلى تآكل حدود الأوطان ، ونتج عن هذه العولمة أن اتخذت معظم مؤسسات التعليم – خاصة في العالم النامى – من خصخصة التعليم استراتيجية لحل مشكلات التعليم بها (حسن ، ٢٠٠٠م).

ولقد تناولت العديد من الأدبيات مفهوم العولمة وحصرت تلك الأدبيات ذلك المفهوم في المناشط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيشير هالك وبوزن٢٠٠١ ***(Halk and Poison)*** على أنه لا يجب حصر تأثيرات العولمة أو الجوانب السابقة بل تمتد لتشمل المناحي الثقافية بدرجة كبيرة. بل تشير العولمة أيضا إلى عمليات التقارب والاتصال

والانفتاح التي اكتسبتها العلاقات الاجتماعية على مستوى العالم والاعتماد المتبادل بين الشعوب الذي بات يشكل أهم خصائص حياة الناس في تفاعلاتهم التي تبدو كما لو كانت تحدث في مكان واحد بلا حدود أو مسافات (عادل ، ١٩٩٧م) وفي هذا الصدد فإن العولمة تعبر عن تدفق المعرفة التكنولوجية والاقتصادية ، والأفراد ، والقيم ، والأفكار ، ... وغيرها ، عبر الحدود ، فهي لا تولى أهمية للأرض ولا للحدود ، بينما المحلية تعززها فهي موسعة للحدود ، والمحلية صائنة لها"(عادل ، ١٩٩٧م) وتؤدي العولمة في بعدها الآخر إلى اتساع الفجوة بين الأقلية القادرة على أن تجد طريقها بنجاح في هذا العالم الجديد ، والأغلبية التي تشعر بأنها تحت رحمة الأحداث ، وليس لها رأي في مستقبل المجتمع ، بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر على الديمقراطية وانتشار السخط (كمال ، ٢٠٠٠م) ، إلا أن تأثير العولمة يختلف من دولة إلى أخرى تبعا لتاريخ وعادات وثقافة وأوليات الدولة ، ولمواجهة تلك الآثار المختلفة يجب على النظم التعليمية أن تعيد تنسيق بنائها ووظيفتها ، وتوسيع نطاق مهامها، وعمليات إعادة التنسيق أو إعادة التنظيم حيث يطلق عليها التدويل ، أي أن تدويل التعليم يعد أحد الوسائل التي تستجيب بها الدولة لمتطلبات العولمة

ونتيجة لزيادة مشكلات التعليم في العديد من دول العالم ، وكثرة التحديات التي تهدد مستقبله وزيادة الضغوط الشعبية في تلك الدول على حكوماتها لإصلاح مؤسسات التعليم بها، ورغبة من حكام هذه الدول في كسب ثقة شعوبهم فقد شجعوا الاستعانة بالخبرات الأجنبية تستطيع علاج أوجه الخلل الموجودة بالمؤسسات التي كانت قائمة ، سواء كانت مشكلات تتعلق بالبرامج والخطط الدراسية والنظم المتبعة ، أم كانت مشكلات تتعلق بأهداف تلك المؤسسات ومدى تحقيقها (كمال ، ٢٠٠٠م).

لذا فقد وضع القائمون علي العملية التعليمية فى اعتبارهم العولمة بكل جوانبها، ويمكن حصر تلك الجوانب التي تم وضعها في الحسبان فيما يلي (***POISSON, 2001***)"

- التأكيد على إيجاد لغة للتفاهم الدولي.
- الدراسة المتعمقة في المعارف التاريخية والجغرافية للحضارة العالمية.
- زيادة المساهمات المقدمة من الهيئات الدولية والعالمية مثل دور الأمم المتحدة واليونسكو وغيرها.
- دراسة حقوق الآخرين أو الحياة بسلام وأمان.
- دراسة المشكلات العالمية بصورة شاملة مثل الإرهاب الدولي وغيرها من المشكلات وكيفية التصدي لها.

ب- التقدم العلمي والتكنولوجي:

تميز القرن الماضي بأنه قرن كثيف المعرفة فقد تغيرت النظرة إلى الإنتاج فبعد أن كان فى عصر الثورة الصناعية إنتاجاً يعتمد على الوفرة وخطوط الإنتاج كثيفة العمالة أصبح إنتاجاً فى تكنولوجيا المعلومات المتقدمة ، يعتمد على السرعة والتسارع وكثافة المعرفة. وكل هذا أثّر على معنى المسار الوظيفي أو المهني للفرد ،حيث إن الفرد قد يغير مهنته من ٥-٦ مرات. وقد أثر ذلك كله على التعليم فتعاظم الطلب الاجتماعي عليه ، بل أصبحت الجامعة هي الحد الأدنى للحصول على الكفايات المؤهلة للعمل (حسن ،٢٠٠٠م).وبالتالي يعد التقدم العلمي والتكنولوجي بمثابة ثورة ثالثة بعد الثورة الصناعية الأولى والثانية، والتي تعتمد أساساً على منجزات العقل البشرى من توليد وتنظيم واختزال المعلومات وتوصيلها من مكان إلى آخر أو أقل من ٣٠ ثانية وتعتمد أساليب تلك الثورة على أجهزة الحاسب الآلي والإلكترونيات الدقيقة اعتماداً كبيراً.

وقد ساهم في حدوث تلك الثورة التقدم المتسارع في علوم الحاسبات وشبكات المعلومات والتكنولوجيا الرقمية ***Digital Technology*** ، وسرعة انتشار استخدامات شبكة الإنترنت ***Internet*** والبريد الإلكتروني ، والمؤتمرات التفاعلية والتطبيقات الأخرى للتكنولوجيا الرقمية التي أثرت على النظام التعليمي ، وأصبح لزاما عليه التكيف مع هذه الثورة ، وأصبح لتلك الثورة مظاهر وتأثيرات متعددة لعل أهمها في المجال الاقتصادي : زيادة مجالات التنافس الصناعي والتجاري بين الدول وما ترتب عليه من قدرة الدول على الاستفادة من الأجهزة والمعدات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاستفادة القصوى من طاقاتها البشرية ، وأهمية الاستفادة المثلي من المصادر والإمكانيات المتاحة مهما كانت محدودة لبلوغ الأهداف المحدودة ، وتوفير الوقت والجهد بمعدلات أعلى مما حققته الثورة الصناعية ، والتغير في طبيعة المهن والوظائف ونوعية المشتغلين بها ، وظهور أنماط متعددة وجديدة من الاتصالات (أرضية وفضائية) (شاكر ، ٢٠٠٣م)،ويمتاز اقتصاد المعرفة والذي تعمل في إطاره منظمات الأعمال حالياً بأمور عديدة من أهمها(مجدى ، ٢٠٠٥م):

أ) امتلاك القدرة على الابتكار وإيجاد وتوليد منتجات فكرية معرفية وغير معرفية جديدة تماماً لم تكن تعرفها الأسواق من قبل ، ثم يساعد على إيجاد غير المسبوق الأكثر إشباعاً وإقناعاً للمستهلك.

ب) أن الصراع في ظل اقتصاد المعرفة ، صراع على المعرفة ، لأن المعرفة هي التي ستصنع القوة ، وتوفر المال ، وتوجد المواد الخام ، وتفتح الأسواق.

جـ) قيام اقتصاد المعرفة على النظم المعرفية المتنوعة والمتعددة مثل نظم الإنتاج المعرفية ، نظم التسويق المعرفية ، نظم التمويل المعرفية، نظم الكوادر العاملة والخبرة في مجال المعرفة . وكلها نظم دائمة التطور والارتقاء.

د) يتضمن اقتصاد المعرفة قوى اقتصادية جديدة، تدفع إلى الابتكار ، والإبداع، والتحسين الدائم المستمر ، وبشكل ارتقائي إيجابي قائم على إيجاد منتجات جديدة ،نظم إنتاج جديدة ، نظم تسويق ابتكاريه جديدة ، طرق إشباع فعاله للمستهلك ، أسواق ومناطق تسويقية جديدة ، وكلها جديدة تماماً لم يعرفها العالم من قبل .

هـ) في ظل اقتصاد المعرفة لا يؤخذ كل عنصر بشري على أنه رأسمال بشري يعتد به وإنما يراد برأس المال البشري العناصر المفكرة والقادرة على الابتكار المستمر الذي يكون الميزة التنافسية الوحيدة للمنظمات في صراعها من أجل البقاء ويطلق على مثل هذه النوعية من العنصر البشري عمالة المعرفة.

أما تأثيرها في المجال الاجتماعي فيتمثل في وجود فجوة تتزايد باستمرار بين المجتمعات التي تملك المعلومات وتتداولها وتستفيد منها، وتلك التي لا تملكها ويصعب عليها تداولها والاستفادة منها، وتزايد الشعور بالاغتراب نتيجة سرعة التغير والتحول، وتعميق الثنائيات الثقافية والتفكك الاجتماعي، وأخيرا فإن تأثيراتها على المجال السياسي تمثلت في تهديد السيادة الوطنية والحرية الشخصية، وزيادة مجالات التعاون الدولي، والحاجة إلى المزيد من المبادئ الأخلاقية والتشريعات الدولية((مجدى ، ٢٠٠٥م):

وجدير بالذكر أن أبعاد تلك الثورة تتمثل في المجالات التالية: تكنولوجيا المعلومات وتضم الإلكترونيات الدقيقة والإنسان الآلي وصناعة المعلومات والاتصالات العامة النووية وغيرها، والتكنولوجيا الحيوية وتتمثل أو استخدام منجزات علوم الحياء وعلوم الهندسة الوراثية وأبحاث القضاء وغيرها و تكنولوجيا المواد والتي تعتمد على تخليق مواد جديدة وإحلالها محل المواد الطبيعية باستخدام التكنولوجيا الكيماوية والبتر وكيماوية(سعاد ، ١٩٩٧م). وبالتأكيد إذا كانت هذه أبعاد الثورة العلمية والتكنولوجية فإن تأثيرها على النظم التعليمية أمر طبيعي وحتمي ومن ذلك

المنطلق فان الثورة العلمية والتكنولوجية لها تأثير كبير على النظم التعليمية أو شتى جوانبها وبالتالي فإن تأثيرها على المناهج الدراسية يكون أكثر تلك الجوانب تأثيراً بتلك الثورة، وعلى الرغم من تعدد نقاط التأثير فإنه يمكن إجمالي بعض جوانب ذلك التأثير فيما يلى (***POISSON 2001 ,***)

- تحول ماهية العملية التعليمية من عملية التعليم إلى عملية التعلم.
- التحول من التعلم الفردي إلى التعلم الجماعي.
- التكامل والترابط أو المواد الدراسية.
- التنمية المهنية الذاتية المستمرة للمعلمين.
- التحول من المعرفة المركزة من المواد الدراسية إلى المعرفة المرتبطة بالكفاءة العقلية.
- زيادة استخدام وسائل الاتصالات والتقنيات الحديثة أو التعليم.

ج – زيادة الصلة بين التعليم والعمل:

تشير نتائج خبرات الدول المتقدمة إلى أن المستقبل سوف يشهد ارتباطاً متزايداً بين التعليم والعمل المنتج، إلى ضرورة تبنى نماذج وصيغ جديدة لمؤسسات تعليمية يتم بموجبها تحويل حياة الفرد إلى عملية متبادلة مستمرة بين الدراسة والعمل المنتج، مما يعنى أن المدرسة الفاعلة أو المستقبل هي التي ستكون أشد تفاعلاً واندماجاً مع مواقع العمل والإنتاج ، ومن ثم يتمكن المتعلم من المتفاعل مع سوق العمل والإنتاج بكل دينامياته وتحدياته المتجددة والمتغيرة والتي سوف ينتهي فيها التمييز بين العمل العقلي والعمل اليدوي والإداري (محمد ، ١٩٩٣).

كما تعد كفاءة وإنتاجية العملية التعليمية من أهم المسائل الاقتصادية لقياس مدى فعالية العملية التعليمية أو التنمية الاقتصادية لبحث أفضل طرق الاستثمار للموارد التعليمية البشرية والمادية، وهذا يحتاج إلى إدارة واعية تتمتع بمعرفة أحوال

السوق وحاجات المستهلك ورغباتهم ودراسة المشكلات التي تعترض العملية الإنتاجية (سليمان ، ٢٠٠١م)فلقد أدت تلك التطورات الحديثة إلى تغير العالم من الصناعات التقليدية إلى صناعات حديثة متقدمة ، كما تغير اقتصاد الموجة الثالثة من إنتاج الوفرة إلى إنتاج السرعة ، ومن إنتاج كثيف العمالة إلى إنتاج كثيف المعرفة ، ومن إنتاج سلع إلى إنتاج خدمات . وهذا بدوره يجعل مهارات الإنسان عرضة للتقادم ؛ بل من المحتمل أن يغير الإنسان عمله أكثر من خمس مرات خلال عمره (كمال ، ٢٠٠٠م) ومن ذلك المنطلق فان ربط العمل بالعملية التعليمية لابد أن يقتضي تغييراً في مضمون المناهج الدراسية وفى طرائقها، وبنائها، حيث أن الربط بين العمليتين " التعليم والتعلم " ليس الهدف منه إدخال العمل اليدوي المنتج أو المدرسة وتمهين العملية التعليمية فحسب بل العمل على تحفيز الطلاب على القيام بأنشطة عملية ذات فوائد مباشرة على الطالب نفسه وعلى المجتمع بصفة عامة.

ولقد حدثت تطورات وتغيرات عديدة في سوق العمل في الفترات الماضية يمكن إجمالها فيما يلى(***SHAPOUR ,2001***)

- قلة فرص العمل المتاحة أو سوق العمل نتيجة ميكنة المصانع والشركات.
- استحداث وظائف جديدة لم تكن موجودة من ذى قبل.
- ارتفاع نسبة العمالة أو القطاع الثالث من هيكل العمالة المتمثل أو قطاع الخدمات.
- ارتفاع نسبة العمالة أو القطاع الخاص.
- حاجة سوق العمل المستمرة إلى مهارات جديدة تلائم التغييرات.
- زيادة الاهتمام بالعمل كفريق وليس العمل كأفراد

وبالتالي تؤثر تلك التطورات والتغيرات في سوق العمل في النظم التعليمية من خلال الجوانب التالية (***SHAPOUR ,2001***):

- زيادة الاهتمام بالتعليم المهني والتقني وذلك بإعداد الطلاب لمجالات عمل محددة ومتخصصة.
- رفع كفاءة وفاعلة عملية التدريب.
- المزاوجة بين المدرسة والمؤسسات العمالية المختلفة.
- تنمية الاتجاهات والسلوك الصحيح لدى الطلاب أو المواقف الوظيفية المختلفة.
- تنمية الإحساس والشعور بالمسئولية لدى الطلاب.
- التدريب المستمر .

د- نشر الوعي بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان :

إن سقوط الاتحاد السوفيتي "السابق" قد ألقى بظلال كثيفة من الشك حول نظام الحزب الواحد ومدى توفيره للضمانات الضرورية لتحقيق المشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان، وأدت هذه التطورات إلى تحول العديد من الدول إلى التعدد الحزبي، باعتباره شرطاً للتطور الديمقراطي وهو ما أسماه بعض الباحثين بالوجه الثالثة للديمقراطية(محسن ، ٢٠٠٢م).

ولعل هذا الاتجاه نحو مزيداً من الحرية السياسية قد ساعد إلى حد كبير على التفكير أو الاتجاه نحو المزيد من إعطاء حقوق الإنسان مكانتها على الساحة السياسية والفكرية والثقافية مما كان له تأثير على النظم التعليمية بصفة عامة وهذا يتطلب من المسئولين على النظم التعليمية مراعاة النقاط التالية((***SHAPOUR, 2001***):

- أن يتعرف المتعلم على حقوقه وواجباته والدور المتوقعة منهم سواء أكان كناخب وكمستهلك وكمنتج وكوالد وكأسرة وغيرها.
- التعرف على مكونات المجتمع المدني.

- مراعاة حق الأقليات أو التعليم.
- زيادة نسبة المشاركة المجتمعية أو العملية التعليمية.
- إعداد الطلاب للمجتمع المعلوماتى.
- تدعيم مبدأ عامة مثل مبدأ " الحياة معاً " أو مناهج التاريخ والجغرافية والعلوم للاجتماعية.
- تدعيم مبدأ حقوق الإنسان وذلك بمساعدة الهيئات الدولية مثل اليونسكو ومؤسساتها المختلفة.

د- تعدد الروافد الثقافية للتعليم

لقد أكد جمال محمد ابو الوفا على ضرورة مراجعة النظم التعليمية الحالية من منظور رؤية تكاملية بين المحتوى العلمي وروافد التثقيفي الأخرى كإدخال دراسات ومواد ثقافية وفنية نوعية مختلفة ضمن مناهج التدريس بما يتناسب مع المراحل السنية للمتعلمين وبما يتناسب مع ثقافتهم المختلفة، فالتفاعل بين مختلف الثقافات يقتضي إقامة جسور فكرية بين الثقافات وذلك من خلال(جمال ، ٢٠٠٠م):

- حماية حرية التعبير.
- الاستعداد لفهم الأخر وتجنب إصدار أحكام مسبقة على مواقفه.
- النظر إلى قضايا المستقبل من خلال رفع برنامج عمل يحدد الأولويات وكيفية تحقيقها.

وإذا كان لكل مجتمع تراثه الذي يريد الحفاظ عليه فإن المناهج الدراسية يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في حفظ التراث كله بما يشمله من تعددية ثقافية داخل المجتمع، وأساليب فإنه يجب على واضعي المناهج الدراسية مراعاة ما يلى(***SHAPOUR, 2001***):

- يجب أن تشمل المناهج الدراسية الثقافات المختلفة للمجتمع.

- توعية الطلاب بأهمية الحاجة إلى حماية الثقافة العالمية والتراث العالمي.
- إظهار القيم والعادات المشتركة كأساس من أسس التعاون الدولي والعالمي.

ولعل من بين الأسباب الرئيسية للاستعانة بالخبراء الأجانب ما يطلق علية "بيروباثولوجية الإدارة" ، ذلك أن القوانين التى تحكم المؤسسات التعليمية هي فى الغالب القوانين التى تحكم الأداء الحكومي، وعلى الرغم من تطور بعضها إلا أن روحها بقيت على حالها مقيّدة للعمل وقاتلة لأي مبادرات أو جهود للتطور ، بالإضافة إلى الخصومة بين البحث والتطور . لذلك فقد كانت الخبرات الأجنبية حلاً لكل هذه المشكلات(محمد ، ٢٠٠٢م).

لهذا السبب كانت الدعوة إلى الاستعانة بالخبرات الأجنبية لملائمة روح العصر وللتقدم العلمي والتكنولوجي والتي تمتلك من القدرات والإمكانيات ما يطور الأداء التعليمي بالنظم التعليمية ويساعدها فى أداء رسالتها العلمية والتعليمية على أكمل وجه

المبحث الثالث : مجالات الاستعانة بالخبرات الأجنبية

يمكن للخبرات الأجنبية ان تفيد في عدد من المجالات تعليمية التي تعد بمثابة قواعد لنشاطات تلك الخبرات وهي كالتالي (حمدان ، ٢٠١٣)

١- تحليل النظام التعليمي : (***Instructional Analysis***)

وهو المجال الذي يتعلق بتصنيف الأهداف التعليمية إلى مستويات مختلفة وفق التصنيفات التربوية المعروفة في التربية وتحليل المادة التعليمية إلى المهام التعليمية الرئيسية والثانوية والمتطلبات السابقة اللازمة لتعلمها كما يتضمن هذا المجال تحليل خصائص الفرد المتعلم وتحديد مستوى استعداداته وقدراته وذكائه ودافعته واتجاهاته ومهاراته ... الخ ، وتحليل البيئة التعليمية الخارجية وتحديد الإمكانيات المادية المتوفرة

وغير المتوفرة والمصادر و المراجع والوسائل اللازمة للعملية التعليمية ثم تحديد الصعوبات التي قد تعترض سير العملية التعليمية .

٢- تنظيم النظام التعليمي (***Instructional Design***)

و هو المجال الذي يتعلق بتنظيم أهداف العملية التعليمية ومحتوى المادة الدراسية وطرائق تدريسها ونشاطاتها وطرائق تقويمها بشكل يؤدي إلى أفضل النتائج التعليمية في اقصر وقت وجهد وتكلفة مادية ويتعلق هذا المجال أيضا بوضع الخطط التعليمية سواء كانت أسبوعية أو شهرية أو فصلية أو سنوية .

٣- تطبيق النظام التعليمي (***Instructional Implementation***)

وهو المجال الذي يتعلق بوضع كافة الكوادر البشرية والأدوات والمصادر والوسائل التعليمية واستراتيجيات التعليم المختلفة بما فيها طرائق التدريس والتعزيز وإثارة الدافعية ومراعاة الفروق الفردية وغيرها موضع التنفيذ والتطبيق .

٤- تطوير النظام التعليمي : (***Instructional Development***)

هو المجال الذي يتعلق بفهم وتطوير التعليم وتحسين طرق التعليم عن طريق استخدام الشكل والخارطة أو الخطة التي يقدمها المصمم التعليمي حول المنهاج التعليمي الذي من شأنه ان يحقق النتائج التعليمية المرغوبة وفق شروط معينة .

٥- إدارة النظام التعليمي (***Instructional Management***)

وهو المجال الذي يتعلق بضبط العملية التعليمية والتأكد من سيرها في الاتجاه الذي يحقق الأهداف التعليمية المنشودة ويتم ذلك عن طريق تنظيم السجلات المدرسية والجداول وضبط عمليات الغياب والحضور ومراقبة النظام وتطبيق الامتحانات المدرسية في الموعد المحدد والأشراف على تامين كافة الوسائل والأدوات التعليمية التي تضمن سير العملية التعليمية بالشكل الصحيح .

٦- تقويم النظام التعليمي (***Instructional Evaluation***)

وهو المجال الذي يتعلق بالحكم على مدى تعلم التلميذ وتحقيقه للأهداف التعليمية المنشودة وتقويم العملية التعليمية ككل وهذا يتطلب تصميم الاختبارات والنشاطات التقويمية المختلفة سواء كانت يومية اسبوعية أو شهرية أو سنوية ، وبالتالي فعملية التقويم تتعلق بتحديد مواطن القوة والعمل على تعزيزها وتحديد مواطن الضعف والعمل على معالجتها.

المبحث الرابع: ايجابيات وسلبيات الاستعانة بالخبرات الأجنبية

<u>ايجابيات الاستعانة بالخبرات الأجنبية :-</u>

يمر العالم بحالة من التغيير الذي يمس جميع مجتمعات اليوم غنيها وفقيرها صغيرها وكبيرها، ومن هذا المنطلق فان للتغيير أهمية كبيرة باعتباره ظاهرة اقتصادية اجتماعيه سياسية مربكه ويرتبط التغيير في كثير من الأحيان بالاستعانة بالغير (الخبرات الأجنبية) وبالتالي فان هناك بعض جوانب الأهمية لعملية التغيير كما يلى(سعيد ، ١٩٩١م)

١-الحفاظ على الحيوية الفاعلة

حيث تكمن أهمية الاستعانة بالخبرات الأجنبية في داخل النظام التربوي إلى إحداث نوع من التجديد والحيوية وتظهر روح الانتعاش والمقترحات، كما تختفي روح اللامبالاة والسلبية والروتين الذي يقتل الإبداع والإنتاج.

٢-تنمية القدرة على الابتكار والإبداع فالاستعانة بالخبرات الأجنبية دائما تحتاج إلى جهد للتعامل معها على أساس أن هناك فريقين منهم ما يؤيد الاستعانة بهم ويكون التعامل بالإيجاب معها ومنهم ما يتعامل بالمقاومة ذلك لان الاستعانة بالخبرات الأجنبية تطلق كما هائلا من مشاعر الخوف من المجهول وفقدان الميزات أو المراكز وفقدان الصلاحيات والمسؤوليات

٣-إزكاء الرغبة في التطوير تعمل الخبرات الأجنبية على التحفيز وإزكاء الرغبات والدوافع نحو التغيير والارتقاء والتطوير وتحسين العمل وذلك من خلال عدة جوانب:

- عمليات الاصطلاح ومواجهة المشكلات ومعالجتها
- عمليات التجديد وتطوير القوى الانتاجيه القادرة على الإنتاج والعمل
- التطوير الشامل والمتكامل الذي يقوم على تطبيق أساليب إنتاج جديدة من خلال إدخال تكنولوجيا جديده ومتطورة

٤-التوافق مع المتغيرات

وينظر أيضا إلى أهمية الاستعانة بالخبرات الأجنبية للتوافق مع زخم التغيير المتواصل في شتى القطاعات التربوية

٥-وصول إلى درجه أعلى من القوة والأداء

حيث تكمن أهمية الاستعانة بالخبرات الأجنبية إلى الوصول إلى الارتقاء والنماء وذلك من خلال محورين

المحور الأول : معرفة وتشخيص الوضع الراهن بالنسبة للنظم التعليمية ويقتضي بالضرورة ان يتبع هذه الجهود جهود أخرى يمكن من خلالها التعرف على طبيعة الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه المشكلات

والمحور الثاني:معرفة مجالات القوة وتأكيدها لتحسين مناخ البيئة التربوية

ومن المفيد فى هذا السياق التأكيد على أهمية الاستعانة بالخبرات الأجنبية بالنسبة إلى القائمين على العملية الإدارية ومن الدراسات التي تناولت ذلك الجانب دراسة على السلمي حيث يشير إلي عدد من النقاط التي من شانها مساعدة القائمين على العملية التعليمية من توفيق أوضاع النظام التعليمي وهي كما يلي (على ، ٢٠٠٥م):

- تمكين قيادات النظم التعليمية المعاصرة من التعامل الإيجابي مع محركات التغيير والمبادرة بالفعل من دون انتظار أن يدهمهم التغيير ويفرض عليهم.

- تطوير منهجية عملية لإدارة عمليات التغيير تأخذ في الاعتبار مجمل العوامل والمؤثرات الفاعلة في الموقف
- إدماج مفاهيم وتقنيات حديثة في نسيج الفكر الإداري ومهام المديرين في النظام التعليمي
- تمكين المديرين من تنمية و تطوير نماذج متميزة لإدارة النظام التعليمي توافق أوضاع منظماتهم وأهدافها وإمكانياتها.

سلبيات الاستعانة بالخبرات الأجنبية

مقاومة الاستعانة بالخبرات الأجنبية من الاحتمالات ا لواردة كرد فعل للتغيير والتطوير وقد يكون في السلوك الفردي أو الجماعي الذي يعمل على تعطيل ومنع عملية التطوير، فغالباً ما يقاوم الأفراد الاستعانة بالخبرات الأجنبية لأسباب عديدة، منه(هاني ، ٢٠٠٥م):-

- الخوف من المجهول: يميل الأفراد إلى المحافظة على المألوف ويشعرون بالرضا والاطمئنان بسبب الانسجام في العلاقات التي تولدت من الماضي ورغبتهم في بقاء تلك العلاقات كما هي، الأمر الذي يساعدهم على التنبؤ بالنتائج في معاملاتهم، وهذا مصدر من مصادر الارتياح لديهم. أما الخبير الأجنبي ، فإنه قد يحمل معه أمور غير مألوفة تكون فيه التنبؤات صعبة وغير مؤكدة، وهذا يثير القلق والخوف، ومن هنا يقاوم الناس الاستعانة بهم.
- الإدراك: يختلف الأفراد في إدراكهم للأمور باختلاف خبراتهم وتوقعاتهم ودوافعهم، فمنهم من يفسر الاستعانة بالخبرات الأجنبية تفسيراً إيجابياً بينما يفسره البعض سلبياً، لا شك أن عدم القدرة على إدراك المزايا للوضع الجديد يشكل عائقاً كبيراً في الاستعانة بالخبرات الأجنبية.

- العادات: يشعر الفرد بالارتياح لأنماط السلوك السائدة والعادات والتقاليد. توضح نظريات التعلم أن الفرد يكون عادات وأنماط سلوك تحدد طريقة تصرفه وكيفية استجابته للموقف، بحيث لا يصبح مضطراً للتفكير في مواقف جديدة وبطريقة جذرية، بل يميل لأن يكون روتينياً ومبرمجاً. يميل الفرد لمقاومة الخبير الأجنبي لأن الوضع الجديد قد يضطره للتخلي عن عاداته وأنماط سلوكه السائدة ويجبره على التفكير في مواقف جديدة ناجمة عن الاستعانة بهم .
- استمرارية الامتيازات القائمة: إن وجود مصالح وامتيازات قائمة تجعل الفرد يقاوم الاستعانة بالخبرات الأجنبية لاعتقاده أنه يضر بمصالحه المادية أو المعنوية، وهذا ما يجعله أكثر ارتباطاً بالوضع القائم لأنه يحقق احتياجاته وطموحاته

ومن الجدير بالذكر أن المقاوم يستمد مقاومته من العديد من المصادر ، ويستند عليها في دعم جهوده في محاربة الاستعانة بالخبرات الأجنبية (موقع المسلم ،٢٠١٣م) : وهى المعتقدات والقيم والاتجاهات و السلوك، فتمثل المعتقدات أهم هذه المصادر و أكثرها صلابة ، المعتقدات إما أن تكون دينية أو أن تكون معتقدات دنيوية حياتيه ، وهي الأمور التي من خلالها ننظر للأمور حسنا وقبحا وصحة وخطاء وإيجابا و سلبا و هذه في الغالب تتكون من مجموعة القيم التي تراكمت عبر الزمن والمعتقد أعمق من القيم وأصعب في تغييره.أما القيم فهي المقاييس التي نعتبرها هامه لنا ولغيرنا ونطالب بمراعاتها و تحقيقها وتمثل أيضا ما نعتبره ذات قيمة بالنسبة لنا مثل (الصدق ، الأمانة ، السمعة ، التركيز) القيم (معتقدات بخصوص ما هو حسن وسيئ وما هو مهم وغير مهم) ان القيم تولد الاتجاهات التي تحدد السلوك.وتعد الاتجاهات أكثر قابلية للتغيير التي تحدثها الاستعانة بالخبرات الأجنبية من القيم والمعتقدات وتنشأ الإتجاهات إما من القيم والمعتقدات أو الملاحظة والمعرفة وأحيانا من الجهل ببعض الأمور.و يمثل السلوك أفعال التي نقوم بها وتنبع من القيم والمعتقدات و الاتجاهات.

المبحث الخامس : متطلبات الاستعانة بالخبرات الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي

أن القائمين على عمليات التعليم والتعلم بالمؤسسات التعليمية بدول مجلس التعاون الخليجي يجب أن يكونوا على دراية كاملة بمتطلبات الاستعانة بالخبرات الأجنبية ، وكذلك بالتطورات المعاصرة في منطقة الخليج . ولتحقيق ذلك توجد العديد من المتطلبات التي يجب على متخذي القرار آخذها بعين الاعتبار وهى كما يلي :

أولا: من أهم متطلبات الاستعانة بالخبرات الأجنبية الإدراك الواعي لطبيعة عملية التغيير والتي تتمثل في النقاط التالية:

١- أن التغيير يعني التحول والتوازن بين الأنظمة المعقدة من ثقافية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية والتي تكون أساسيات المجتمع فالتغيير يعني أن الوضع الجديد للأشياء يجب أن يختلف عن الوضع القديم لها.

٢- أن النظم التعليمية أنظمة اجتماعية مركبة تتفاعل مع البيئة ، وجهود تطوير النظم التعليمية موجهة نحو تحسين العملية التعليمية ككل أو أجزاء كبيرة منها . والنظام التعليمي هو هدف التغيير وليس الأفراد . وإن كان الأفراد هم أدوات التغيير .

٣- أن مسببات التغيير متعددة ومتنوعة ويجب الإدراك الواعي لها. فمعظم الضغط للتغيير من خارج النظام التعليمي يأتي من خلال القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها . كما أن الضغط للتغيير من داخل النظام التعليمي يأتي من خلال الوزراء الجدد ، الأفراد المبتكرين الخبرات الأجنبية وغيرها .

٤- أن من أهم مهام الخبرات الأجنبية استعادة النظم التعليمية للتوازن النسبي في الموقف الذي توجد فيه ،وتختلف استراتيجيات استعادة التوازن في

فعاليتها وقدرتها على تحقيق أهداف الإدارة . وهي تتراوح ما بين استراتيجية هجومية لاقتناص الفرص واستثمارها واستراتيجية دفاعية تحافظ على مكتسبات الإدارة الحالية.

٥- يجب أن تكون لأي عملية تربوية منهجية تقوم على :

أ- مشاركة الجميع في تلك العملية من خلال إيجاد شعور جماعي بالرغبة في التطوير وتبادل المعلومات اللازمة وتقدير مشاركات الأفراد والمجتمع المدنى .

ب- استخدام منهج نظامي يعتمد على أن تعرف من سيتأثر ومن سيستفيد من عملية التطوير ، ويجب أن نسعى ليكون التطوير في صالح الجميع ولن يحدث إلا بتعاون الجميع.

ت- المحافظة على النجاحات التي تحققت مع الاستمرار في التحسين المستمر حيث أن عملية التطوير يجب أن تكون مستمرة. ***Continuous process.***

ثانياً: بعض المتطلبات التي تساهم في تعزيز نجاح الاستعانة بالخبرات الأجنبية

أ- الرؤية الواضحة والقيم والعوامل الأساسية:

- تحديد الرؤية الواضحة والمفهومة للجميع التي توضح الهدف النهائي من استقدام الخبرات الأجنبية لدول مجلس التعاون ، وتصبح هذه الرؤية هي الدليل الذي يهتدي به الجميع لتحقيق أهداف النظام التعليمي .
- تعد القيم التي يؤمن النظام التعليمي بها هامة جداً عند استقدام خبرات أجنبية لأن القيم تمثل الرغبة الداخلية في التطوير وتحقيق الأهداف والسلاح القوي للتنفيذ .

ب- العمل بروح الفريق بين الخبرات المحلية والأجنبية :

يقصد بذلك العمل في ظل فرق عمل تتحلى بالقدرة على الإدارة الذاتية ، ويتصف هذا الفريق بما يلي :

- التمتع بروح عالية من المسئولية بين الخبرات المحلية والأجنبية في عرض وتحليل المشكلات واتخاذ القرارت .
- تحديد دور كل عضو في الفريق وتوقعاته من زملائه
- تشمل الفرق كافة الإدارات والأقسام والمجالس والذين يرتبطون بعمل يؤثر كل في الآخر

د – بناء القيادة الرائدة : .

- ضرورة توفر قيادة واعية وبصفات مميزة ، إذ أن قناعة واستعداد القيادة يلاستقدام الخبرات الأجنبية تعد خطوة أساسية نحو التطوير
- القدرة على بناء الثقة بين الخبرات المحلية والأجنبية من ناحية وبينهم وبين المجتمع المدني من ناحية اخرى .
- القدرة والشعور بالانتماء من قبل الخبرات المحلية
- مفهوم الكل شريك

ثالثاً الكفايات الواجب توافرها في الخبير الأجنبي لتطوير

إن المتبصر لواقع التربية والتعليم بدول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل يرى أنها لن تسير وفق النمط التقليدي الشائع الآن (مدرس، فصل،مراحل تعليمية)، حيث بدأت تظهر أشكال من التنظيمات التربوية مثل التعليم المتناوب، الجامعة المفتوحة، جامعة العمل، استخدام التكنولوجيا في التربية والتعليم .وبناء على ما سبق وفي ظل هذا التقدم والتطور يقع على عاتق الخبرات الأجنبية أدوار متعددة تتعلق بالتنمية الشاملة منها:

- الخروج بعملية التربية من حيز المدرسة إلى المجتمع في تفاعل خلاق يؤدي إلى إثراء العملية التربوية من ناحية، والى النهوض بالبيئة من ناحية أخرى.
- تحقيق الأمن النفسي للأفراد والمجموعات، ومساعدتهم على التكيف مع التغير في وسط التيارات المتصارعة والتغيرات السريعة، وضغوط الدعاية،والإعلان المنوعة القوية.
- الكشف عن الطاقات والمواهب الممتازة والقدرات الإبداعية والابتكارية
- أن يكون رائدا للتحديث ومبشرا للتقدم، وذلك بتكوين العقلية العلمية التي تواكب العصر.
- أن يكون مصمم برامج، حيث أصبح المعلم مخططا لخبرات وأنشطة تعليمية ترتبط بالأهداف المخططة، وتناسب مستوى المتعلمين، وطرق تفكيرهم، وتسهم إسهاما فعالا في مساعدتهم على بلوغ الأهداف التعليمية.
- أن يكون مهندسا اجتماعيا يشجع التفاعل بين أفراد الجماعة، ويستثير الاتصال بين التلاميذ، ويتعرف على حقيقة أن البشر مخلوقات اجتماعية تنمو وتتطور من خلال التفاعل في مواقف اجتماعية ذات معنى.
- أن يوفر التسهيلات اللازمة للتعلم فهو يحدد إمكانيات مختلف مصادر التعلم، ويساعد التلاميذ على اختيار البدائل التعليمية المناسبة، ومن ثم يسهل تحقيق أهداف التعلم.
- أن يكون مستشارا يتعاون مع الآباء، ومع زملائه من المعلمين، وكذلك مع المجتمع المحلي من اجل تنظيم التعلم للتلاميذ.
- أن يكون مهندسا للسلوك، وضابطا لبيئة التعلم، بحيث لا يقتصر دوره في تحليل سلوك المتعلم ومن ثم تعديله، وإنما يتعدى ذلك ليشمل هندسة سلوكه عن طريق ترتيب بيئة التعلم، بحيث يحصل المتعلم على السلوك المراد.

- أن يكون متخصصا في الوسائل التعليمية، بحيث يكون قادرا على استخدامها وصيانتها، وعارفا بمصادرها، وقادرا على تقويم صلتها بالأهداف التدريسية..
- أن يكون باحثا ومجددا، وان يفكر بطريقة منطقية ناقدة في كل ما يقوم به من أنشطة وأعمال .
- أن يكون مقوما للنتائج التعليمية، للتأكد والتحقق من سلامة الخطوات التي أجراها، ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف الموضوعة، وبلوغ النتاجات المنتظرة.
- أن يكون قادرا على الكشف عن القدرات الخاصة والمواهب الفكرية في المدارس البيئية التي يعمل بها.
- أن يكون له القدرة على فهم المجتمع المحلي، والعمل مع عناصره البشرية من اجل تنميته
- أن يتميز بالعقلية العلمية الناقدة التي يستطيع فيها أن يميز بين الغث والسمين بحيث تعينه إلى النظر للعالم الذي يعيش فيه نظرة تتفق مع التطورات السريعة

ومن كل ماسبق فانه يجب علي الخبير الاجنبي أن يتمتع بكفايات ضرورية لممارسة عمله وتحقيق الأهداف المطلوبة منه لخدمة العملية التربوية وذلك في ضوء مفهوم الجودة الشاملة ، ومن هذه الكفايات :

١- كفايات شخصية : وهي سمات أساسية تساعده علي سهولة تحقيق أهدافه وأهداف النظام التعليمي والمجتمع بسهولة مثل :

- الاتزان النفسي والعاطفي
- تحمل المسئولية
- القدوة الحسنة

- القدرة علي الابتكار والتجديد وتقبل الأفكار
- سعة الاطلاع بالمعرفة والتكنولوجيا المادية والتكنولوجية
- مزاولة البحث العلمي

٢- كفايات فنية (مهنية) : وتشمل :

- القدرة علي التخطيط والتحليل
- القدرة علي اتخاذ القرارات بأسلوب علمي
- تشخيص الخلل ومواقع الضعف وإيجاد طرق العلاج
- القدرة علي التفسير
- الإعداد الجيد للمادة العلمية
- تحديد الأهداف بصورة سليمة
- القدرة علي عرض المادة بتسلسل منطقي
- القدرة علي إدارة الحوار والمناقشة والإقناع
- استخدام أساليب غير تقليدية في الشرح
- القدرة علي استخدام وسائط التعلم
- تنظيم الأفكار والحقائق والمفاهيم بدقة
- استخدام أساليب التعزيز
- إثارة الطلاب نحو التعلم الذاتي والبحث
- توليد اتجاهات إيجابية لدي الطلاب نحو التعلم
- القدرة علي تزجيه التعلم نحو خدمة المجتمع
- القدرة علي استخدام الإنترنت للحصول علي الأبحاث والمعلومات الجديدة
- بالإضافة إلي امتلاك مهارات التدريس مثل : إدارة الحلقات واللقاءات الصفية ببراعة ، والقدرة علي تدريس المقررات التعليمية بفعالية مع تحليل جوانب القوة

والضعف في هذه المقررات بعد تطويرها وتقويمها بشكل سليم ، القدرة علي إعدادات التعيينات الدراسية بأسلوب التعليم الذاتي ، تزويد الدارسين بتغذية راجعة عن أدائهم في التعيينات والامتحانات الفصلية ، القدرة علي تصميم وإعداد اختبارات ذات مواصفات علمية سليمة ،

٣-كفايات أكاديمية : وتشمل :

- التمكن من المادة العلمية
- الإطلاع علي المصادر الحديثة المختلفة
- سعة الاطلاع في مجال التخصص
- لديه خبرة واسعة
- الاطلاع علي كل ما هو جديد في المعرفة
- إدراك العلاقات بين المواد التعليمية المختلفة
- الاطلاع علي أبحاث ودراسات عديدة متعلقة بمادته
- المشاركة في برامج علمية ومؤتمرات للبحث العلمي
- القدرة علي عمل أبحاث علمية تطبيقية.

٤-كفايات ثقافية : وتشمل :

- سعة الاطلاع علي مواد مختلفة عن تخصصه
- الاطلاع علي مشاكل البيئة
- المشاركة في الندوات الثقافية
- متابعة المنشورات الصحفية والمجلات المختلفة
- الاهتمام بالأحداث المحلية والعالمية
- متابعة البرامج الثقافية المعروضة في وسائل الإعلام
- لديه معرفة بالعقيدة والتراث الإسلامي

- لديه اطلاع علي ثقافات وحضارات مختلفة قديما وحديثا .

٥ – كفايات إدارية : وتتضمن :

- القدرة علي ممارسة العمليات الإدارية كالتخطيط والتنظيم والرقابة والإشراف والاتصال والتواصل بطريق سليمة تراعي الحداثة في الأسلوب القيادي كالديمقراطية وما يتبعها من عمليات التفويض
- استخدام نماذج حديثة في القيادة كالإدارة بالأهداف والإدارة بالنتائج ، واستخدام العصف الذهني وغيرها من الأساليب التي ثبت نجتحها محليا وعالميا :
- القدرة على إقامة علاقات إنسانية مثل : احترام وتقدير شعور الطلاب – التشجيع علي حرية الرأي – التعاون وإقامة علاقات حسنة مع الطلاب والعاملين – الاهتمام بمشاكل الطلاب وأحوالهم – المرونة وعدم الحدة في المعاملة – إشاعة جو من الثقة والاحترام ين الطلاب – كسب ثقة الإدارة العليا والإداريين والزملاء .

المراجع

(١) ابتسام خالد يحيى سلامة، سمات وخصائص القيادة الإبداعية في البيئة المتغيرة، الملتقى الإداري الثالث إدارة التطوير و متطلبات التطوير في العمل الإداري(نحو إدارة متغيرة فاعلة) جدة ١٨-١٩ صفر (٢٩-٣٠ مارس ٢٠٠٥ م

(٢) احمد إسماعيل حجى ، الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية ، القاهرة : دار الفكر العربي ،١٩٩٨.

(٣) أحمد الصيداوي ، سناء البلوشي ، "التقويم التربوي التكويني في سبيل تحسين التعلم والتعليم "، دراسة مقدمة إلى الندوة العلمية لأقسام علم النفس بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مسقط ، سلطنة عمان ٢٠٠٠م.

(٤) أمين محمد النوبي " إدارة الجودة الشاملة : مدخل لفاعلية إدارة التغيير التربوى على المستوى المدرسي بجمهورية مصر العربية" ، دراسة مقدمة إلى مؤتمر إدارة التغيير التربوي فى التربية وادارته فى الوطن العربى ، المنعقد فى كلية التربية جامعة عين شمس ، فى الفترة من ٢١-٢٣ يناير ١٩٩٥م ، القاهرة ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ١٩٩٥.

(٥) برهان غليون ، العرب وتحولات العالم، ط١، بيروت: المركز الثقافي العربي. ٢٠٠٣

(٦) جمال محمد أبو الوفا، تأثير التعددية الثقافية على النظم التعليمية فى كل من بلدان المغرب العربى وأمريكا اللاتينية (دراسة مقارنة)، الجمعية المصرية لتربية المقارنة والإدارة التعليمية، المؤتمر السنوى الثامن ٢٧-٢٩ يناير ٢٠٠٠م. القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٠م

(٧) حسن حسين البيلاوى، ، "خصخصة التعليم العالى العربى فى القرن الحادى والعشرين.. التحديان والاستجابات"، ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر التربوي الثاني : خصخصة التعليم العالي والجامعي ، المجلد الثاني ، كلية التربية ، جامعة السلطان قابوس ، في الفترة من ٢٣ – ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠، مسقط، ٢٠٠٠م

(٨) حمدان السبيعي ، التصميم التعليمي ،المدونه الالكترونية ، متاحه في ***http://advancedmoderneducation.blogspot.com.eg/p/blog-page_23.html***

(٩) حمد بن سيف الهمامى، التعليم تلقين أم مشارك، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة: مكتب اليونسكو لدى الدول العربية في الخليج، ٢٠٠٤

(١٠) دول مجلس التعاون الخليجي، التطوير الشامل للتعليم بدول مجلس التعاون ،دراسة حول التوجهات الواردة في قرار المجلس الأعلى بشأن التعليم ، الأمانة العامة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية،٢٠٠٤.

(١١) سعاد بسوينى عبدالنبى ، انعكاسات التحولات العالمية المعاصرة على نظم التعليم " فى شاكر محمد فتحى واخرون ، التربية المقارنة: الأصول المنهجية والتعليم فى أوروبا وشرق آسيا والخليج العربى ومصر، القاهرة: بين الحكمة للإعلام والنشر، ١٩٩٧م

(١٢) سعاد بسوينى عبدالنبى ، انعكاسات التحولات العالمية المعاصرة على نظم التعليم " فى شاكر محمد فتحى واخرون ، التربية المقارنة: الأصول المنهجية والتعليم فى أوروبا وشرق آسيا والخليج العربى ومصر، القاهرة: بين الحكمة للإعلام والنشر، ١٩٩٧م .

(١٣) سعيد مضية ، الثقافة العربية في فلسطين (الحرث والحرت)، ط١، الخليل: وزارة الثقافة الفلسطينية٢٠٠٠

(١٤) سعيد يس عامر وآخرون، مفاهيم إدارة التغيير وأهميتها، مركز "وأيد سيرفس" للاستشارات والتطوير الإداري، القاهرة،١٩٩١.

(١٥) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إدارة التغيير والموارد البشرية، الورقة الفلسطينية المقدمة للاجتماع الحادي عشر للشبكة العربية لإدارة وتنمية الموارد البشرية ،الخرطوم ١٦-٢٠٠٣/١٢/١٨

(١٦) سليمان الطفيل، المدرسة المنتجة ومتطلبات سوق العمل، الرياض: مؤسسة اليمامة الضيقة، جريدة الرياض، ٦ يناير ٢٠٠١م

(١٧) شاكر محمد فتحي ، همام بدراوي زيدان، التربية المقارنة – المنهج – الأساليب – التطبيقات ، القاهرة: مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠٣م.

(١٨) شاكر محمد فتحى وآخرون، التعليم الأساسي: الفكر، التطبيق-الصيغة المستقبلية، القاهرة: ب.ن، ١٩٩٨/٩٧م.

(١٩) عادل عبدالفتاح سلامة ، أمين محمد النبوى" دراسة مقارنة لنظام الاعتماد الأكاديمي فى الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية و إمكانية الإفادة منها فى جمهورية مصر العربية" – مجلة كلية التربية – العدد الحادى والعشرون – جزء (٤)، (١٩٩٧

(٢٠) علي السلمي، ملامح الإدارة الجديدة في عصر المتغيرات وانعكاساتها على إدارة التغيير، الملتقى الإداري الثالث إدارة التطوير و متطلبات التطوير في العمل الإداري{ نحو إدارة متغيرة فاعلة} جدة ١٨-١٩ صفر (٢٩-٣٠ مارس ٢٠٠٥ م

(٢١) الغالي، أحرشاو. الفكر التربوي المعاصر مقوماته وخصائصه وتفاعلاته من منظور عالمي. دراسة مقدمة إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص٤، شبكة المعلومات الدولية

(٢٢) فؤاد مرسى، الرأسمالية تجد نفسها، عالم المعرفة، العدد ١٤٧، الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأدب، ١٩٩٠م.

(٢٣) فوزي الشربيني ، عفت الطناوي ، مداخل عالمية في تطوير المناهج التعليمية على ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين ، القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية،٢٠٠١.

(٢٤) فوزي الشربيني ، عفت الطناوي ، مداخل عالمية في تطوير المناهج التعليمية على ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين ، القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية،٢٠٠١.

(٢٥) كمال مالوترا،" أولويات التعليم وتحدياته في سياق العولمة " ، ترجمة فاطمه هانم بهجت ، مستقبليات ، العدد ١١٥ ، المجلد ٣٠، سبتمبر ،٢٠٠٠م

(٢٦) مجدي محمد محمود طايل، التسويق الإبتكاري كمدخل للتغيير والتطوير بمنظمات الأعمال، الملتقى الإداري الثالث إدارة التطوير و متطلبات التطوير في العمل الإداري{ نحو إدارة متغيرة فاعلة} جدة ١٨-١٩ صفر (٢٩-٣٠ مارس ٢٠٠٥ م

(٢٧) محسن احمد الخضيري،إدارة التغيير: مدخل اقتصادي للسيكلوجيا الاداريه للتعامل مع متيرات الحاضر لتحقيق التفوق) ، دمشق : دار الرضا ٢٠٠٢.

(٢٨) محمد صبرى حافظ محمود، " تفعيل دور القطاع الخاص فى التعليم الجامعى .. تصور مقترح " ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر: مستقبل التعليم فى مصر بين

الجهود الحكومية والخاصة ، فى الفترة من ٢٥- ٢٦ يونيو ٢٠٠٢ ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، القاهرة ،٢٠٠٢،

(٢٩) محمد على حافظ، " تطوير التعليم الابتدائي فى مصر "، بحث مقدم إلى مؤتمر تطوير التعليم الابتدائي، المنعقد فى الفترة من ١٨-٢٠ فبراير ١٩٩٣م، الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٣م.

(٣٠) مصطفى عبد السميع محمد، " المدرسة المنتجة "، مجلة العلوم التربوية افتتاحية العدد، العدد الثاني، جامعة القاهرة: معهد الدراسات التربوية، أبريل ٢٠٠٢م

(٣١) مصطفى محمد سعيد عالم، القيادة الإدارية الفعالة ودورها في التغيير الإيجابي للمنظمات، الملتقى الإداري الثالث – للجمعيه السعودية للإدارة خلال الفترة من ٢٩ – ٣٠ مارس ٢٠٠٥م

(٣٢) موقع المسلم – الركن التربوي – قضايا تربوية مناهجنا بين التطوير والتغريب٧

ttp://www.almoslim.net/tarbawi/expandskillsid_list_main.cf

(٣٣) هاني عبد الرحمن العمري،" استراتيجية التغيير التسويقي في منظمات الأعمال السعودية"، الملتقى الإداري الثالث إدارة التطوير و متطلبات التطوير في العمل الإداري{ نحو إدارة متغيرة فاعلة} جدة ١٨-١٩ صفر (٢٩-٣٠ مارس ٢٠٠٥ م

(٣٤) ياسين مصري واقع ومتطلبات تنمية الموارد البشرية للبحث العلمي وإدارتها ، المؤتمرالوطني للبحث العلمي والتطوير التقاني دمشق ٢٤-٢٦ أيار ٢٠٠٦

(٣٥) *Braslavsky, C, The Secondary Education Curriculum in Latin America: New Trends and Changes . Geneva:IBE , 2000.*

(٣٦) *Poisson, M.ed , Science Education for Contemporary Society : Problem issues , and Dilemmas , Geneva : IBE, 2001*

(٣٧) *Shapour, Rassekh , The Challenges Facing Education and Curriculum Development at the Beginning of the Twenty –first Century , in Final Report of the Seminar Held in Muscat ,Oman ,17-21 February 2001 . UNESCO, IBE ,2001*